ⵜⴰⵖⵍⴰⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ
ⴰⵙⵎⵍⵍⴰ ⵏ ⵉⵎⵙⵜⴰⵔⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 10 يناير 2023

العدد 672

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

جدول أعمال المجلس.....05

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....06

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....08

أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية.....11

اجتماع المكتب رقم 2023/01

ليوم الإثنين 02 يناير 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 02 يناير 2023 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

- محمد حنين : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشن : النائب الثاني للرئيس؛
- فؤاد القادري : النائب الثالث للرئيس؛
- عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسادة:

- المهدي عثمون : النائب الرابع للرئيس؛
- السيد عبد السلام بلقشور : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- صفية بلفقيه : أمينة المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- جواد الهلالي : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ التشريع

← قرار رقم 2023/01/01 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 03 يناير 2023 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور"، برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول للرئيس، والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2023/01/02 بالدعوة إلى اجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 03 يناير 2023 على الساعة الثانية عشرة والنصف زوالا، لتنظيم المناقشة في الجلسة التشريعية، ومناقشة وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على المجلس، وتوزيع الحصص الزمنية في الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة لـ 10 يناير 2023.

← قرار رقم 2023/01/03 بإحالة مشاريع القوانين التنظيمية التالية فور التوصل بها من مجلس النواب إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وتعميمها على الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون. (في إطار قراءة ثانية).

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2023/01/04 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 03 يناير 2023، المخصصة لمساءلة قطاعات: العدل، الصحة والحماية الاجتماعية، الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول للرئيس، والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2023/01/05 بتوزيع إجابات أعضاء الحكومة، على الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، بخصوص التدابير والإجراءات المتخذة لتنفيذ تعهداتهم في جلستي الأسئلة الشفهية التاليتين:

- السيد وزير الصناعة والتجارة، في جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة بتاريخ 17 ماي 2022؛
- السيد وزير التجهيز والماء، في جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة بتاريخ 12 يوليوز 2022.

← قرار رقم 2023/01/06 بإحالة ثلاثة طلبات تناول الكلمة، في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 03 يناير 2023، على الحكومة لتحديد الموقف منها طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي، والمقدمة من قبل:

- المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "**الأوضاع المادية والمهنية لهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات**"؛ (قبلت الحكومة التفاعل مع الطلب)؛
- المستشار السيد خالد السطي، حول "**إقصاء المتصرفين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين من الحوار الاجتماعي**"؛ (قبلت الحكومة التفاعل مع الطلب)؛
- المستشار السيد خليهن الكرش منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "**الحادث المأساوي الذي عرفته شواطئ مير اللفت إقليم سيدي إفني**". (عبّرت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع الطلب).

❖ المجموعات الموضوعاتية:

← قرار رقم 2023/01/07 بتذكير مكونات المجلس بتحديد يوم الثلاثاء 03 يناير 2023 ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا، كموعد لانتخاب هياكل المجموعات الموضوعاتية المؤقتة التالية:

- المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بمناقشة وتقييم السياسة العمومية المتعلقة ب: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"؛
- المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بـ"مناخ الأعمال والتنمية الجهوية"؛
- المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بـ"البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

❖ أنشطة اشعاعية

←قرار رقم 2023/01/08 بتنظيم المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يوم الثلاثاء 21 فبراير 2023.

للمتابعة:

❖ مخرجات الملتقى البرلماني الرابع للجهات:

← اللقاء الجهوي المزمع تنظيمه بشراكة مع جمعية رؤساء مجالس الجهات في جهة الداخلة-وادي الذهب.

❖ جلسة عمومية شهرية تخصص لتقديم "الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة"، تليها جلسة عامة تشريعية.

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 10 يناير 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال، جلسة عمومية شهرية تخصص لتقديم "الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة"، حول موضوع **"تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية".**

ومباشرة بعد هذه الجلسة، ستنعقد جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم اسمية؛
- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية؛
- مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة اجتماعا مساء أمس الإثنين 09 يناير 2023 خصص جدول أعماله لدراسة وتقديم مشاريع القوانين التالية:

- دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون في إطار قراءة ثانية؛
- تقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- تقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

❖ لجنة القطاعات الانتاجية :

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 04 يناير 2023 صادقت خلاله بالإجماع على مقترح قانون يرمي إلى إضافة المادة 137 مكررة بالقانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا مماثلا يوم الثلاثاء 3 يناير 2023 خصص للبت في التعديلات والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم اسمية .
- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

وقد صادقت اللجنة على المشروعين بالإجماع.

❖ لجنة القطاعات الانتاجية:

- **الثلاثاء 10 يناير 2023 مباشرة بعد الجلسة العامة قاعة عكاشة.**

← مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 940.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

← دراسة مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

- **الثلاثاء 10 يناير 2023 مباشرة بعد الجلسة العامة قاعة الندوات.**

← الشروع في دراسة:

- مشروع قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.
- مشروع قانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية في الوظيفة الصحية.

❖ المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة:

- **الثلاثاء 10 يناير 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحا بالقاعة 5.**

← المصادقة على برنامج ومنهجية العمل.

❖ رئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية مالاوي.

استقبل رئيس مجلس المستشارين **السيد النعم ميارة** يوم أمس الاثنين 09 يناير 2023 بمقر المجلس رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية مالاوي السيدة **Catherine Gotani Hara** التي تقوم على رأس وفد برلماني هام بزيارة عمل للمغرب خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 14 يناير 2023.

وخلال هذا الاستقبال أجرى الطرفان مباحثات تناولت واقع العلاقات الثنائية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ودور التعاون البرلماني في تطويرها في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الإطار نوه السيد النعم ميارة بالمستوى الجيد للعلاقات السياسية القائمة بين المغرب وجمهورية مالاوي والتي توجت سنة 2022 بالتوقيع على خارطة طريق فيما يخص دعم التعاون بينهما خلال الفترة المقبلة لا سيما في قطاعات الفلاحة والصحة والتكوين وتبادل الخبرات التقنية.

وشدد السيد الرئيس على أهمية الدفع بالعلاقات الاقتصادية لما لذلك من مفعول إيجابي على تنمية العلاقات السياسية، لافتا في هذا الصدد إلى مسؤولية برلمانيي البلدين في العمل على التسريع بانعقاد اللجنة العليا المشتركة في أقرب وقت ممكن من أجل تطوير وتوسيع الإطار القانوني للتعاون الاقتصادي بينهما من خلال اعتماد اتفاقيات جديدة تساهم في تقوية التبادلات التجارية الثنائية التي لا يزال حجمها دون المستوى المأمول.

وفيما يخص موضوع الوحدة الترابية للمملكة، ثمن السيد النعم ميارة الموقف الشجاع لجمهورية مالاوي والذي تعزز بفتح قنصلية بمدينة العيون، مؤكدا أهمية هذا الموقف الذي من شأنه أن يساعد على حل النزاع المفتعل حول مغربية الأقاليم الجنوبية، خاصة وأن مالاوي تعاني هي أيضا من تدفقات المهاجرين من دول الجوار واستمرار التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية.

كما أكد السيد الرئيس في نفس السياق على ضرورة تكثيف التعاون الثنائي في مجال الأمن الإقليمي ومحاربة الهجرة السرية وكل أشكال الاتجار في البشر.

ومن جهة أخرى قدم السيد النعم ميارة للسيدة رئيسة الجمعية الوطنية لمالاوي توضيحات وشروحات حول النظام البرلماني المغربي وموقع مجلس المستشارين فيه من حيث التركيبة والاختصاصات التي تشمل التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والديبلوماسية البرلمانية، وكذا احتضان ورعاية النقاشات العمومية حول القضايا الوطنية عبر آلية المنتديات السنوية التي تفضي إلى مخرجات هامة تساعد في عملية التشريع ووضع البرامج الحكومية ورسم السياسيات العمومية.

من جهتها عبرت رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية مالاوي السيدة Catherine Gotani Hara عن عظيم امتنانها للحكومة والبرلمان المغربي على حفاوة الاستقبال، مشيرة إلى أن بلادها وإن كانت تعتمد على نظام المجلس الواحد، تتطلع إلى الاستفادة من التجربة المغربية المتميزة بنظامها الثنائي، حيث تقدمت في هذا الإطار بجملة من التساؤلات، تفاعل معها السيد النعم ميارة، حول كيفية انتخاب أعضاء المجلس ومسطرة التداول في مشاريع النصوص القانونية والتعاون والتنسيق القائم بين المجلسين كغرفتين لبرلمان واحد.

❖ رئيس مجلس المستشارين يلقي كلمة توجيهية في افتتاح أشغال الندوة المنظمة حول الإطار القانوني لمهنة المحاماة من طرف الفريق الاشتراكي بالمجلس.

شارك رئيس مجلس المستشارين يوم الخميس 05 يناير 2023 في افتتاح أشغال الندوة المنظمة من قبل الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بشراكة مع "قطاع المحامين الاتحاديين" حول موضوع **" من أجل إطار قانوني حداثي لمهنة المحاماة".**

وقد ألقى السيد النعم ميارة بالمناسبة كلمة توجيهية استهلها بالتأكيد على أن ما يهم مجلس المستشارين، بحكم تنوع وتعددية تركيبته، هو التعاطي مع هذا الموضوع من وجهة نظر حقوقية محضة.

وبعد أن أبرز الدور المركزي الذي تنهض به مهنة المحاماة في سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، واستقلالية القضاء وضمان المحاكمة العادلة، تحدث السيد الرئيس عن مميزات الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاماة، وسمو الحق في التماس الدفاع باعتباره من بين الأركان الأساسية للتقاضي ومن الضمانات الرئيسية للمحاكمة العادلة، وكذا المحددات المحورية لأي نص قانوني ذي صلة بهذه المهنة النبيلة وعلى رأسها الاستقلالية والضمانات الأساسية لسير أعمال المحاماة والواجبات المهنية وكفالة حرية التعبير والتنظيم والمساءلة كلما تم الإخلال بواجبات المهنة والقواعد المتعارف عليها دوليا.

كما نوه السيد الرئيس إلى أن مسودة النص المقترح لمراجعة القانون المنظم للمهنة تستلزم من جهة التجويد، عند الاقتضاء، والملائمة مع المعيار الدولي الحقوقي المنطبق الاسترشاد بما استنتجه وما أوصى به المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، ديبغو غارسيا – سايان المقدم لمجلس حقوق الإنسان شهر يوليوز 2022 حول "حماية المحامين من التدخلات غير المبررة في ممارسة المهنة القانونية بحرية واستقلالية".

وذكر في هذا الصدد أن التوصية تشدد على أن المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة باستقلال المهنة القانونية وممارستها بحرية، ولا سيما المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، تشكل عناصر أساسية يجب أن تكون بمثابة دليل لممارسي مهنة المحاماة، وكذلك لنقاباتهم أو رابطاتهم المهنية، وأن تحظى، في الوقت ذاته، بالاحترام التام من جانب سلطات الدولة.

وتوصي في هذا الإطار أيضا بمسؤولية الدول في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الممارسة الكاملة لمهنة المحاماة، أياً كانت الظروف، على نحو يمكّن المحامين من ممارسة حقوقهم وواجباتهم المهنية المشروعة بلا خوف من الانتقام ومن دون أي قيود، بما في ذلك المضايقة القضائية، مما يعني اتخاذ تدابير فعالة من أجل التنفيذ الكامل، في القانون والممارسة، للمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين وغيرها من المعايير المتعلقة باستقلال مهنة المحاماة.

كما أن الدول مطالبة، وفقا لذلك، بأن تراجع أو تعدل التشريعات التي قد تمس باستقلال المحامين وممارسة مهنتهم بحرية، أو تمتنع عن اعتماد تشريعات من هذا القبيل...كما يجب أن تكون الهيئات التأديبية المكلفة بمعالجة وتسوية حالات الانتهاكات المزعومة للواجبات المهنية مستقلة عن السلطة السياسية، ولا سيما عن السلطة التنفيذية.

وفضلا عن ذلك، تستلزم الضرورة أن تكون نقابات المحامين رابطات مهنية مستقلة وقائمة بذاتها منشأة من أجل تعزيز وحماية استقلال المحامين وسلامتهم وضمان مصالحهم المهنية، ويجب على الدول أن تعترف بوضعها وبالدور المهم الذي تضطلع به وأن تدعمها وتمتنع عن التدخل في عملها وسيره.

❖ الفريق الاشتراكي ينظم ندوة علمية حول موضوع "من أجل إطار قانوني حداثي لمهنة المحاماة".

في إطار أنشطته الإشعاعية، نظم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بشراكة مع "قطاع المحامين الاتحاديين" يوم الخميس 05 يناير 2023 ندوة علمية حول موضوع **"من أجل إطار قانوني حداثي لمهنة المحاماة"**، تم خلالها تدارس قانون مهنة المحاماة وآفاق إصلاحه في ضوء مسودة مشروع القانون التي أعدتها الوزارة الوصية في هذا الشأن، وذلك بحضور ومشاركة نوعية لفعاليات سياسية وقانونية وحقوقية وجمعوية مهتمة بالموضوع.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لأعمال هذه الندوة الهامة بالكلمات التوجيهية لكل من رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة ووزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي والكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية السيد ادريس لشكر.

وفي كلمته الافتتاحية اعتبر المستشار السيد يوسف ايذي رئيس الفريق الاشتراكي بالمجلس أن عقد هذه الندوة يعكس عمق الوشائج وانسجام الرؤية ووحدة الرسالة والهدف ضمن أحد أركان أسرة العدالة بالبلاد، وهي المحاماة، مبرزا في نفس الوقت أن الندوة تحمل الكثير من الرمزية والدلالات وإشارة قوية إلى التوجه الذي يسير عليه الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل خلق دينامية متجددة للحوار والنقاش في سبيل تطوير ركائز دولة الحق والقانون.

وأشار رئيس الفريق الاشتراكي بنفس المناسبة إلى أن الأمانة والنزاهة الفكرية تقتضي الاعتراف بأن المحامين المغاربة، وعلى امتداد تاريخهم الكبير، كانوا في طليعة المساهمين في أهم الأوراش الاستراتيجية الهامة، ودافعوا عن مبدأ استقلال السلطة القضائية، وتكريس الحق في الدفاع بشكل كامل، معبرين في كثير من المحطات والمناسبات عن إيمانهم العميق، بضرورة تحقيق هذه المطالب كخيار أساسي ومنطلق حتمي لتكريس دولة القانون.

كما ذكر السيد رئيس الفريق الاشتراكي بمنهجية الفريق القائمة على تعزيز آليات الحوار والتواصل مع كل الفاعلين في قطاع العدالة، وخاصة السادة المحامون، وذلك في مجالات مختلفة ذات أبعاد تكوينية وتواصلية وتدبيرية، الهدف منها الرفع من مستوى المعرفة القانونية والقضائية والحد من العراقيل العملية ودعم فرص النجاعة والجودة بمعايير دولية ضمن الأفق التشريعي.

وقد أجمعت باقي المداخلات على ضرورة تطوير قانون مهنة المحاماة باعتبارها رسالة إنسانية مجتمعية، وذلك للنهوض بمرفق العدالة المغربية انسجاما مع المبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

❖ بتعاون مع فريق الاتحاد المغربي للشغل، تنظيم لقاء تفاعلي حول "دور البرلمان في مراقبة ومتابعة إعمال التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان"

بتعاون مع **فريق الاتحاد المغربي للشغل**، وفي إطار الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للديموقراطية، نظمت جمعية "الوسيط من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان" لقاء تفاعليا حول **"دور البرلمان في مراقبة ومتابعة إعمال التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان"** وذلك يوم الأربعاء 04 يناير 2023 بقاعة الندوات بمقر مجلس المستشارين.

وكان الهدف من هذا اللقاء إثراء الحوار وإذكاء الوعي وتعزيز آليات العمل المشترك من أجل المساهمة في تعزيز مستويات إعمال توصيات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالحقوق والحريات.

كما يندرج اللقاء ضمن برنامج "رصد مدى إعمال الحكومة لتوصيات هيئات المعاهدات" الذي أطلقه الوسيط بشراكة مع "صندوق الأمم المتحدة للديموقراطية" منذ يوليوز 2020، بهدف المساهمة في النهوض بالحقوق والحريات وحمايتها، من خلال دعم جهود الحكومة لإعمال توصيات هيئات المعاهدات الأممية.

وقد توزعت أشغال هذا اللقاء التفاعلي الهام، الذي عرف مشاركة مميزة لثلة من الخبراء والفاعلين في الحقل الحقوقي، على جلسة افتتاحية وجلستين رئيسيتين، الأولى مكنت من طرح نظرة عامة حول الآليات الأممية وأنماط التوصيات الصادرة عنها من خلال مدخل بشأن البرلمان وحقوق الإنسان ومدخل بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عنها، فضلا عن عرض التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات وأنماط مسؤولية البرلمان ذات الصلة، ثم التوصيات الأممية ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحريات النقابية.

أما الجلسة الثانية فتمحورت مداخلاتها حول اللجان البرلمانية وتوصيات هيئات المعاهدات من خلال المرجعيات الدولية والممارسة البرلمانية، وتوصيات هيئات المعاهدات في ضوء الوظائف الدستورية للبرلمان في التشريع والرقابة والتقييم، والممارسات الفضلى وتحديات تتبع وإعمال توصيات هيئات المعاهدات بالمغرب، وأخيرا الممارسات الدولية المقارنة في علاقة بإعمال توصيات هيئات المعاهدات.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma